

الموارد البشرية الصحية وتنفيذ مضامين هيئة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي

تقرير من الأمانة

١- أحاط المجلس التنفيذي في دورته الأربعين بعد المائة علماً بنص سابق لهذا التقرير واعتمد المقرر الإجرائي م١٤٠(٣) الذي يطلب فيه من المدير العام وضع اللمسات الأخيرة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والكيانات الإقليمية والمتخصصة المعنية وبالتشاور مع الدول الأعضاء، على مسودة خطة عمل خماسية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وتقديم هذه المسودة لخطة العمل لتتظر فيها جمعية الصحة العالمية السبعون. ١ ويتضمن هذا التقرير المحدث معلومات إضافية عن عملية التشاور من أجل وضع خطة عمل خماسية (الفقرة ٨) وعن القرار ١٥٩/٧١ (الصحة العالمية والسياسة الخارجية: العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ (الفقرة ١٠). ويتضمن أيضاً مسودة خطة العمل الخماسية (٢٠١٧-٢٠٢١) التي تحمل العنوان "العمل من أجل الصحة" (انظر الملحق) وتهدف إلى دعم تنفيذ توصيات هيئة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي تمثيلاً مع الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠ (التي اعتمدت في أيار/ مايو ٢٠١٦ في القرار ج ص ع ٦٩-١٩).

٢- وبناءً على طلب الجمعية العامة الوارد في القرار ١٨٣/٧٠ (٢٠١٥) والداعي إلى استكشاف الخطوات الكفيلة بسد النقص العالمي في عدد العاملين الصحيين المدربين، استهل الأمين العام للأمم المتحدة الهيئة الرفيعة المستوى في ٢ آذار/ مارس ٢٠١٦. وتمثلت مهمة الهيئة في إصدار التوصيات من أجل تحفيز الجهود وتوجيهها إلى إيجاد ما لا يقل عن ٤٠ مليون فرصة عمل جديدة في القطاعين الصحي والاجتماعي، والحد من النقص الذي يتوقع أن يبلغ قدره ١٨ مليون عامل صحي بحلول عام ٢٠٣٠ وتشهده البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط في المقام الأول. وقد شكلت الهيئة كمبادرة سياسية استراتيجية لإيجاد الزخم صوب تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية.

٣- وقد قدمت الهيئة التي يرأسها رئيسا فرنسا وجنوب أفريقيا وينوب عنهما رؤساء منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الصحة العالمية، تقريرها المعنون "العمل من أجل

١ انظر الوثيقة م١٤٠/١٧ والمقرر الإجرائي م١٤٠(٣) والمحضر الموجز للمجلس التنفيذي في دورته الأربعين بعد المائة، الجلسة الثامنة، الفرع ٣ والجلسة التاسعة (بالإنكليزية).

الصحة والنمو: الاستثمار في القوى العاملة الصحية^١ إلى الأمين العام في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويشمل تقرير الهيئة ١٠ توصيات وخمسة إجراءات فورية تستهدف توليد الزخم السياسي المتعدد القطاعات اللازم لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية، وتولي عناية خاصة لمدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي (التي اعتُمدت في عام ٢٠١٠ في القرار جصع ٦٣-١٦) ولضرورة إحداث تحويل في تعليم القوى العاملة الصحية دعماً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة (القرار جصع ٦٦-٢٣ (٢٠١٣)).

٤- ويقدم هذا التقرير موجزاً لتوصيات الهيئة والصلاات التي تربط هذه التوصيات بالمقررات الإجرائية والقرارات الزاهنة الصادرة عن جمعية الصحة والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

توصيات الهيئة والإجراءات الفورية التي اقترحتها

٥- إقراراً بتأثير القوى العاملة الصحية في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة المعنية، عُين أعضاء الهيئة من قطاعات التعليم والتوظيف والصحة والعمل والشؤون الخارجية في الحكومات والمنظمات الدولية، ومن رابطات المهنيين الصحيين، والنقابات العمالية، والدوائر الأكاديمية، والمجتمع المدني. وتولى فريق خبراء مستقل وأمانة مشتركة مكونة من موظفي منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية تجميع البيانات المتاحة ومكنا من إجراء مشاورات تقنية وإلكترونية مع جهات متعددة، بما في ذلك خمس مشاورات تقنية مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة المعنيين و ١٤٩ مساهمة عبر شبكة الإنترنت و ١٧ ورقة معلومات أساسية.^٢

٦- ويعرض تقرير الهيئة البيانات الصادرة عن القطاعين الصحي والاجتماعي، من خلال المنظورين الاقتصادي والعمالي، ويسلط الضوء على القدرة التي يتمتع بها هذان القطاعان كمصدرين حاسمين لإيجاد فرص للعمل في المستقبل، ولا سيما لصالح النساء والشباب.^٣ وتخلص الهيئة إلى ما يلي: "يقدر ما تُنفق الموارد بحكمة وتوضع السياسات وعوامل التمكين الملائمة، سيسهم الاستثمار في التعليم وإيجاد فرص العمل في القطاعين الصحي والاجتماعي إسهاماً إيجابياً كبيراً في النمو الاقتصادي الشامل للجميع".

٧- وتقدم الهيئة ست توصيات لإحداث تحويل في القوى العاملة الصحية العالمية من أجل تلبية الاحتياجات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على المجالات التالية: إيجاد فرص العمل، والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، والتعليم والتدريب والمهارات، وتقديم الخدمات الصحية وتنظيمها، والتكنولوجيا، والأزمات والظروف الإنسانية. كما تقدم الهيئة أربع توصيات إضافية في مجالات الحيز المالي والضريبي، والشراكات والتعاون، والهجرة الدولية، والبيانات والمعلومات والمساءلة، من أجل التمكين من إحداث هذا التحويل.

١ متاح على الرابط التالي: <http://www.who.int/hrh/com-heeg/> (تم الاطلاع في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

٢ جميع المعلومات متاحة على الرابط التالي: <http://www.who.int/hrh/com-heeg/> (تم الاطلاع في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

٣ الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي. العمل من أجل الصحة والنمو: الاستثمار في القوى العاملة الصحية. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٦ (متاح على الرابط التالي: <http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/250047/1/9789241511308-eng.pdf>، تم الاطلاع في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧) والتقرير الختامي لفريق الخبراء المقدم إلى الهيئة (على الرابط التالي: <http://www.who.int/hrh/com-heeg/reports/report-expert-group/en/>، تم الاطلاع في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

٨- وتأكيداً لضرورة الاستعجال، تحدد الهيئة خمسة إجراءات فورية يلزم اتخاذها في الفترة الواقعة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ وآذار/ مارس ٢٠١٨. وتشمل هذه الإجراءات وضع خطة عمل خماسية، وتعزيز المساواة، وتسريع وتيرة العمل على التنفيذ التدريجي لحسابات القوى العاملة الصحية الوطنية، وتبادل البيانات المشتركة بين الوكالات بشأن سوق العمالة الصحية، وإنشاء منصة دولية خاصة بتنقل العاملين الصحيين لتحقيق أقصى حد من الفوائد المتبادلة، وتحويل الأنشطة التعليمية والتدريبية والمهارات والوظائف الفنية والتقنية والمهنية وتوسيع نطاقها المكثف. وقد عُقد اجتماع وزاري رفيع المستوى في جنيف في يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ لاقتراح الإجراءات واستهلال عملية تشاور يمكن أن تمضي قدماً بهذه التوصيات.^١ وجمع الاجتماع أكثر من ٢٠٠ مشارك بمن فيهم وزراء التعليم والصحة والعمل والشؤون الخارجية وممثلون من منظمات دولية والمجتمع المدني ومنظمات ونقابات للعاملين الصحيين والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وغيرهم لحشد الالتزام والزمخ من أجل الاستثمار في القوى العاملة الصحية والاجتماعية واتخاذ الإجراءات. وقُدّم ستة وعشرون بيان التزام. ونُظمت عمليتان للتشاور على الإنترنت مع الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية للإسهام في وضع خطة العمل الخماسية واستكمالها في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ٢٠١٧ على التوالي. وعُقدت أيضاً جلسة إعلامية للملحقين المعنيين بالصحة والعمالة في البعثات الدائمة في جنيف في منظمة الصحة العالمية بمشاركة منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في شباط/ فبراير ٢٠١٧. وخلال عمليتي التشاور تُلقي أكثر من ٦٠ مساهمة استُخدمت لتوجيه خطة العمل الخماسية. وشاركت أمانات منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية في استعراض المساهمات التي صُنفت في مواضيع وتم التحقق من صحتها مقابل المساهمات الأصلية وأُخذت في الاعتبار في النص المنقح.

الصلات بين المقررات الإجرائية الراهنة الصادرة عن جمعية الصحة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

٩- تزيد توصيات الهيئة والإجراءات الفورية التي اقترحتها الضغوط لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية والقرارات السابقة الصادرة عن جمعية الصحة والمتعلقة بالموارد البشرية الصحية.^٢ وتدعو أيضاً إلى مواصلة تعزيز القوى العاملة الصحية على النحو الذي تتضمنه القرارات ذات الصلة الصادرة عن جمعية الصحة بشأن اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وبشأن الظروف الإنسانية وطوارئ الصحة العمومية.^٣ وتؤكد الهيئة ومسودة خطة العمل الخماسية ضرورة ضمان حماية العاملين الصحيين وسلامتهم، على النحو الذي دُعي إليه في القرار ١٣٢/٦٩ (٢٠١٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرارين ٢١٧٥ (٢٠١٤) و ٢٢٨٦ (٢٠١٦) الصادرين عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١ الحصائل منشورة على الموقع الإلكتروني للمنظمة على الرابط التالي: http://www.who.int/hrh/com-heeg/high-level_meeting/en/ (تم الاطلاع في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

٢ القرار جصع ٦٣-١٦ (٢٠١٠) الذي يعتمد مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي، والقرار جصع ٦٤-٧ (٢٠١١) بشأن تعزيز التمريض والقبالة، والقرار جصع ٦٦-٢٣ (٢٠١٣) بشأن إحداث تحويل في تعليم القوى العاملة الصحية دعماً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

٣ مثل القرار جصع ٦٤-١٠ (٢٠١١) بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة الطوارئ الصحية والكوارث وتعزيز مرونة النظم الصحية؛ وانظر أيضاً المقرر الإجرائي جصع ٦٨-١٠ (٢٠١٥) الذي يتضمن فرعاً عن القوى العاملة الصحية العالمية للطوارئ والوثيقة ج ٢٧/٦٨ بشأن القوى العاملة الصحية العالمية للطوارئ.

١٠- ورحبت الجمعية العامة بتقرير الهيئة في القرار ١٥٩/٧١ (٢٠١٦) الذي أدركت فيه "الحاجة إلى النظر في التوصيات الصادرة عنها واتخاذ إجراءات بشأنها بهدف الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل على الصعيد العالمي، وإيجاد فرص العمل اللائق وتحقيق التغطية الصحية للجميع، ومن أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبلوغ الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة". وتشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على تعزيز آلياتها المؤسسية لتنسيق خطة مشتركة بين القطاعات بشأن القوى العاملة الصحية وتحثها على النظر في توصيات الهيئة. وقد طلبت إلى الدول الأعضاء زيادة الاستثمارات وتعزيز العمل اللائق بتوفير الأجور المناسبة في القطاعين الصحي والاجتماعي، وتمكين القوى العاملة الصحية من العمل في بيئات وظروف عمل آمنة واتخاذ تدابير فعالة لاستبقائها وتوزيعها على نحو منصف وعلى نطاق واسع، وتعزيز القدرات على الاستفادة المثلى من القوى العاملة الصحية القائمة، إسهاماً في تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة العمل الدولية والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية ومع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين بشأن تفعيل الإجراءات الفورية وخطة العمل الخماسية.

١١- وتتواءم توصيات الهيئة والإجراءات الفورية التي اقترحتها توافماً وثيقاً مع أولويات المنظمة دعماً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتتطوي على صلات محددة بالخدمات الصحية المتكاملة المركزة على الأشخاص وتلبي متطلبات القوى العاملة الخاصة بالتأهب والاستجابة للطوارئ، والتحول الديمغرافي والوبائية (مثل شيخوخة السكان وزيادة أهمية الأمراض غير السارية)، واستراتيجية المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين ومجالات العمل ذات الصلة، والشراكة الصحية الدولية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة ٢٠٣٠.

١٢- وتهدف الهيئة من خلال توصياتها والإجراءات الفورية التي اقترحتها، إلى تحقيق المكاسب على صعيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولاسيما فيما يتعلق بالهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) والهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) والهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع) والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) من أهداف التنمية المستدامة. ويعتبر وضع مسودة خطة العمل الخماسية مثلاً فريداً على نوع التعاون بين الوكالات والقطاعات اللازم لإحراز التقدم الفعال من أجل تحقيق أهداف الخطة لعام ٢٠٣٠.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٣- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والنظر في مسودة خطة العمل الخماسية ٢٠١٧-٢٠٢١.

١ بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية: العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي.

٢ على الرابط التالي: <http://www.internationalhealthpartnership.net/en/> (تم الاطلاع في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

الملحق

العمل من أجل الصحة

مسودة خطة العمل الخماسية الخاصة بالعمالة في مجال
الصحة والنمو الاقتصادي (٢٠١٧-٢٠٢١)

ملخص

رؤية واحدة:	تسريع خطى التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى العاملين الصحيين في إطار نظم صحية معززة
هدفان اثنتان:	الاستثمار في توسيع القوى العاملة الصحية والاجتماعية العالمية وتحويلها
ثلاث وكالات:	منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية
أربعة من أهداف التنمية المستدامة:	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار (الهدف ٣)؛ وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف ٤)؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الهدف ٥) وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف ٨)
خمسة مسارات للعمل:	تيسير تنفيذ نهج مشتركة بين القطاعات وإجراءات معتمدة على توجيه البلدان وحفز الاستثمارات المستدامة وبناء القدرات والعمل السياسي: (١) الدعوة والحوار الاجتماعي والحوار السياسي؛ (٢) البيانات والبيئات والمساءلة؛ (٣) التعليم والمهارات وفرص العمل؛ (٤) التمويل والاستثمارات؛ (٥) تثقل اليد العاملة على المستوى الدولي.

١ - معلومات أساسية

١- اقترحت الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي ("الهيئة") في تقريرها المعنون *العمل من أجل الصحة والنمو: الاستثمار في القوى العاملة الصحية* عشر توصيات وخمسة إجراءات فورية لتحويل القوى العاملة الصحية والاجتماعية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستطلب تنفيذ هذه التوصيات والإجراءات تدخلات وأعمال تغير مجرى الأمور وتضطلع بها الدول الأعضاء ونقودها وزارات الصحة والتعليم والعمل والشؤون المالية إلى جانب المجتمع الدولي.

٢- وتفكيكاً للمعتقدات الراسخة التي مفادها أن الاستثمار في القوى العاملة الصحية يمثل عبئاً مالياً على الاقتصاد، رأت الهيئة أن الاستثمارات في القوى العاملة الصحية المقترنة بالعمل السياسي الملائم يمكن أن تطلق العنان لتحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية هائلة في جودة التعليم والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل والصحة والرفاه. ويمد هذا التحول النموذجي الدول الأعضاء بزخم سياسي جديد لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠ التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون في أيار/ مايو ٢٠١٦.

أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي في ٢ آذار/ مارس ٢٠١٦ استجابة للقرار ١٨٣/٧٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية: تعزيز إدارة الأزمات الصحية الدولية والمعتمد في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

وترأس الهيئة فخامة الرئيس فرانسوا هولاند، رئيس فرنسا، وفخامة الرئيس جاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا؛ وشارك في رئاستها كل من الدكتورة مارغريت تشان، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والسيد أنجل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسيد غي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية. ونشرت الهيئة تقريرها على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت في نيويورك في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.

ورحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والسبعين بتقرير الهيئة^١. وحثت الدول الأعضاء على النظر في توصيات الهيئة، "بما في ذلك وضع الخطط المشتركة بين القطاعات والاستثمار في التعليم وخلق فرص العمل في القطاعات الصحية والاجتماعية" بهدف "الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل على الصعيد العالمي، وإيجاد فرص العمل اللائق وتحقيق التغطية الصحية للجميع".

ونظر المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في تقرير الهيئة ورحب به خلال دورة المجلس الأربعين بعد المائة المعقودة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧. وطلب من المدير العام للمنظمة العمل مع الدول الأعضاء من أجل اعتماد تدابير تركز على التوصيات الرئيسية.

١ الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي، "العمل من أجل الصحة والنمو: الاستثمار في القوى العاملة الصحية"، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٦ (على الرابط التالي: <http://www.who.int/hrh/com-heeg/reports>، تم الاطلاع في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

٢ متاحة على الرابط التالي: http://www.who.int/hrh/resources/pub_globstrathrh-2030/en/ (تم الاطلاع في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

٣ القرار جص ع ٦٩-١٩.

٣- وتحدد الهيئة القطاعين الصحي والاجتماعي^١ كمصدرين رئيسيين ومتامينين للعمل وكمجالين استراتيجيين للاستثمار يتجسدان في فرص للعمل اللائق أكبر من الفرص المتاحة في معظم دوائر الصناعة والقطاعات وخصوصاً لصالح النساء والشباب.^٢ ونظراً إلى نمو السكان وتغيرهم، يقدر أن يزداد الطلب على العاملين الصحيين زيادة شبيه مضاعفة بحلول عام ٢٠٣٠ ويتوقع إيجاد حوالي ٤٠ مليون فرصة عمل جديدة للعاملين الصحيين في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل في المقام الأول.^٣ وتحظى كل وظيفة من وظائف العاملين الصحيين والاجتماعيين بدعم ما لا يقل عن وظيفتين إضافيتين في المتوسط في إطار مهن أخرى في اقتصاد الصحة الأوسع نطاقاً مما يمكن من إيجاد فرص للعمل ضمن القطاعين الصحي والاجتماعي وخارجهما. وتتيح قطاعات اقتصادية قليلة الفرص لتحقيق النمو المطرد في العمل اللائق، وخصوصاً في ضوء احتمال فقدان عدد كبير من الوظائف في قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة للتطور التكنولوجي السريع والتنظيم المتغير في الإنتاج والعمل.^٤

٤- وعلى الرغم من ذلك، يظهر النمو المتوقع في الوظائف إلى جانب النقص الذي يحتمل أن يبلغ قدره ١٨ مليون عامل صحي في حال تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستمرارها بحلول عام ٢٠٣٠ في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط في المقام الأول على النحو المتصور في الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية. ويمكن أن يتواصل تفاقم الوضع في السياقات المحدودة الموارد دون تدخلات مستهدفة نتيجة لزيادة تنقل اليد العاملة باتجاه بلدان تسجل أكبر عدد من الطلبات مما يقوض النظم الصحية التي تعاني من الضعف أصلاً. ويكتسي الاستثمار في جودة الوظائف من حيث ظروف العمل وحماية اليد العاملة والحقوق في العمل أهمية رئيسية لاستبقاء العاملين الصحيين حيثما تكون هناك حاجة إليهم.

٥- وقد دعت الهيئة إلى تنفيذ تدخلات فورية وجريئة تغير مجرى الأمور من أجل التصدي للوضع الراهن وتبديل الاتجاهات المتوقعة في القوى العاملة الصحية والاجتماعية. ويعد تحقيق استدامة القوى العاملة الصحية والاجتماعية أمراً مشتركاً بين القطاعات يتطلب تنسيق القيادة والعمل على مستوى القطاعات الحكومية المسؤولة عن الشؤون المالية والعمل والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والخارجية والتعاون الوثيق مع منظمات أرباب العمل والعاملين الصحيين والجمعيات المهنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية. وتُقدَّر عشر توصيات وخمسة إجراءات فورية (الجدول ١) توجهاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١ جدير بالذكر أن مسودة خطة العمل الخماسية تشمل جميع المهن المساهمة في تحسين الصحة والرفاه في قطاع الصحة وقطاع الرعاية الاجتماعية المتصلة بالصحة وتشير بالتالي إلى القوى العاملة الصحية والاجتماعية المشاركة في الرعاية الصحية في جميع منجزاتها المستهدفة.

٢ Investing in the care economy: a gender analysis of employment stimulus in seven OECD countries, March 2016. Brussels: International Trade Union Confederation; 2016 (<http://www.ituc-csi.org/CareJobs>, accessed 5 September 2016).

٣ Liua JX, Goryakin Y, Maeda A, Bruckner TA, Scheffler RM. Global health workforce labor market projections for 2030. Policy Research Working Paper. Report number WPS7790. Washington, DC: World Bank; 2016 (<http://documents.worldbank.org/curated/en/546161470834083341/Global-health-workforce-labor-market-projections-for-2030>, accessed 5 April 2017).

٤ See Report of the ILO's Director-General: The future of work centenary initiative. Conference paper. 104th International Labour Conference, 2015 (http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/104/reports/reports-to-the-conference/WCMS_369026/lang--en/index.htm, accessed 5 April 2017) and The Learning Generation: Investing in Education for a Changing World. International Commission on Financing Global Education Opportunity. September 2016 (http://report.educationcommission.org/wp-content/uploads/2016/09/Learning_Generation_Full_Report.pdf, accessed 30 November 2016).

الجدول ١: التوصيات والإجراءات الفورية التي اقترحتها الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي

الإجراءات الفورية بحلول آذار/ مارس ٢٠١٨	التوصيات	
<p>ألف: ضمان الالتزامات وتعزيز المشاركة بين القطاعات ووضع خطة للعمل.</p> <p>باء: حفز المساءلة والالتزام والدعوة.</p> <p>جيم: الارتقاء بالبيانات وأنشطة التحليل والتتبع الخاصة بسوق العمالة الصحية في جميع البلدان.</p> <p>دال: تسريع وتيرة الاستثمار في أنشطة التعليم وتكوين المهارات وإيجاد فرص العمل التي تستهدف التحويل.</p> <p>هاء: إنشاء منصة دولية خاصة بتتقل العاملين الصحيين.</p>	<p>١- حفز الاستثمارات في إيجاد فرص للعمل اللائق في قطاع الصحة، وخصوصاً لصالح النساء والشباب، باستهداف المهارات المناسبة والأعداد المناسبة والأماكن المناسبة.</p> <p>٢- تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية إلى أقصى حد وتمكينها من خلال إضفاء الصبغة المؤسسية على دورها القيادي والتصدي لأوجه التحيز والإجحاف القائمة على نوع الجنس في ميدان التعليم وفي سوق العمالة الصحية وتناول الشواغل المتصلة بنوع الجنس في عمليات الإصلاح الصحي.</p> <p>٣- تكثيف أنشطة التعليم العالي الجودة والتعلم مدى الحياة التي تستهدف التحويل حتى يتمتع جميع العاملين الصحيين بمهارات تتوافق مع احتياجات السكان الصحية ويتمكنوا من العمل بكامل طاقاتهم.</p> <p>٤- إصلاح نماذج الخدمات المركزة على الرعاية في المستشفيات والتركيز بالأحرى على الوقاية وفعالية إتاحة رعاية أولية وإسعافية عالية الجودة وميسورة الكلفة ومتكاملة ومجتمعية ومركزة على الأشخاص، بإيلاء عناية خاصة للمناطق المعانية من نقص الخدمات.</p> <p>٥- تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات المردودية لتعزيز أنشطة التعليم في مجال الصحة والخدمات الصحية المركزة على الأشخاص ونظم المعلومات الصحية.</p> <p>٦- ضمان الاستثمار في القدرات الأساسية المحددة في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بما في ذلك تنمية مهارات العاملين الصحيين الوطنيين والدوليين في الظروف الإنسانية وحالات طوارئ الصحة العمومية الحادة والممتدة، وضمان الحماية والأمن لجميع العاملين الصحيين والمرافق الصحية في جميع السياقات.</p>	تحويل القوى العاملة الصحية
	<p>٧- جمع الأموال الكافية من مصادر محلية ودولية عامة وخاصة عند الاقتضاء والنظر في إصلاح التمويل الصحي على نطاق واسع عند الضرورة، من أجل الاستثمار في المهارات المناسبة وظروف العمل اللائق والعدد المناسب من العاملين الصحيين.</p> <p>٨- تعزيز التعاون بين القطاعات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ ومشاركة المجتمع المدني ونقابات العمال وغيرها من منظمات العاملين الصحيين والقطاع الخاص؛ ومواءمة التعاون الدولي لدعم الاستثمارات في القوى العاملة الصحية في إطار الاستراتيجيات والخطط الوطنية المرتبطة بالصحة والتعليم.</p> <p>٩- النهوض بالاعتراف الدولي بمؤهلات العاملين الصحيين لتحسين استخدام المهارات على وجه أمثل وزيادة فوائد هجرة العاملين الصحيين والحد من آثارها السلبية وصون حقوق المهاجرين.</p> <p>١٠- إجراء بحث وتحليل متينين لأسواق العمالة الصحية باستخدام مقاييس ومنهجيات منسقة لتعزيز البيانات والمساءلة والعمل.</p>	تعزيز التغيير

٦- وليس هناك مسار واحد يؤدي إلى التنفيذ الفعال للتوصيات والإجراءات الفورية التي اقترحتها الهيئة. وكي يتسم تنفيذ توصيات الهيئة بالفعالية، يجب أن يعتمد على توجيه الدول الأعضاء ويتواءم ويتكامل مع الأولويات الوطنية والإقليمية والخطط ذات الصلة في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية والعمل والنمو الاقتصادي عبر القطاعات. ويجب تنفيذ السياسات والإجراءات عبر الحوار الاجتماعي المستمر مع ممثلي أرباب العمل والعاملين الصحيين والاجتماعيين. ويتعين توقع الاتجاهات والاحتياجات الحالية والمقبلة وأخذها في الحسبان لضمان الإنصاف والشمول على غرار التغيرات الديمغرافية والوبائية وتدفقات الهجرة وتغير المناخ وأوجه الإجحاف في إتاحة الخدمات الصحية والتطورات التكنولوجية والتحول الاجتماعي والاقتصادية. ويجب أن تقرر الاستثمارات بجدول أعمال يستهدف التحويل والسياسات المناسبة لضمان أن تفضي إلى تكوين المهارات المناسبة للوظائف المناسبة في الأماكن المناسبة.

٧- ونظمت منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية اجتماعاً وزارياً رفيع المستوى بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي (جنيف في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) وقدمت مسودة خطة بشأن الطرق التي يمكن من خلالها أن تدعم الوكالات الثلاث الدول الأعضاء فيها في تحويل توصيات الهيئة إلى أفعال بهدف إجراء أول جولة للتشاور. وطلب المجلس التنفيذي للمنظمة بدوره في دورته الأربعين بعد المائة المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من المدير العام في المقرر الإجرائي م٢٠١٤ (٣) وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الخماسية بحلول موعد انعقاد جمعية الصحة العالمية السبعين في أيار/مايو ٢٠١٧ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والكيانات الإقليمية والمتخصصة المعنية وبالتشاور مع الدول الأعضاء.

٨- ووجهت جولتان من المشاورات المفتوحة وضع هذه الخطة للعمل بتقديم أكثر من ٦٠ مساهمة قبل الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي (من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦) وبعده (من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧). وبحثت مسودة خطة العمل أيضاً مع أكثر من ٨٠ ممثلاً للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف خلال جلسة إعلامية عُقدت في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧. وتسلط المساهمات الأضواء على سعة الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة عبر القطاعات التي تنشط في العمل من أجل اعتماد توصيات الهيئة وتنفيذها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

أغراض مسودة خطة العمل الخماسية

٩- خطة العمل الخماسية هي برنامج عمل مشترك بين القطاعات على نطاق منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية يكتسي أهمية حاسمة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ توصيات الهيئة على نحو فعال تمثيلاً مع الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية. ودعماً للتنفيذ المعتمد على توجيه البلدان وتيسيراً له، تبين خطة العمل طرق عمل الوكالات الثلاث مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية إذ تسعى إلى تحويل توصيات الهيئة إلى أفعال تمثيلاً مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن هذا المنطلق، تكون خطة العمل خير مثال على نوع شراكات التعاون بين الوكالات الدولية اللازمة لدعم الدول الأعضاء في تحقيق الخطة لعام ٢٠٣٠.

١٠- ولا تحدد خطة العمل الإجراءات التي يلزم أن تتخذها الدول الأعضاء أو الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية لتنفيذ توصيات الهيئة بل تبين بالأحرى المنجزات المستهدفة التي تعدها منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية بغية الاستجابة للطلبات المتوقعة للدول الأعضاء ومنظمات أرباب العمل والعمال وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية. ويمكن للمنظمات عند الاقتضاء وبناءً على طلب الدول الأعضاء أن تشارك في أنشطة التعاون التقني والحشد والتنسيق وتنمية القدرات والبحث وتيسير الاستثمارات والتمويل والتوجيه الخاص بالقواعد والمعايير.

١١- والهدفان المحددان لخطة العمل الخماسية هما التاليان:

(أ) تيسير تنفيذ الدول الأعضاء لنهج تعاونية ومتكاملة مشتركة بين القطاعات وإجراءات معتمدة على توجيه البلدان ترتقي بالتوصيات والإجراءات الفورية التي اقترحتها الهيئة تمشياً مع الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية.

(ب) حفز وتشجيع الاستثمارات المستدامة التي يمكن التنبؤ بها وجهود بناء القدرات المؤسسية والأعمال والممارسات السياسية التي تستهدف التحويل في القوى العاملة الصحية والاجتماعية، بإيلاء عناية خاصة للبلدان ذات الأولوية حيث يكون تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتنفيذ توصيات الهيئة الأقل احتمالاً.^١

النهج

١٢- يكتسي الدور القيادي والإداري للدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية الأخرى أهمية حاسمة لتنفيذ توصيات الهيئة تمشياً مع الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية واسترشاداً بالقرار جص ٦٩-١٩ (٢٠١٦) الذي اعتمد تلك الاستراتيجية والقرار ١٥٩/٧١ (٢٠١٦) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية: العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي. وتضطلع كل الجهات صاحبة المصلحة بدور حاسم ويجب عليها العمل معاً على مستوى قطاعات التعليم والصحة والعمل والشؤون المالية والخارجية للاستثمار في نماذج القوى العاملة الصحية الحالية وتحويلها حتى تكون مستدامة وتفي بالغرض.

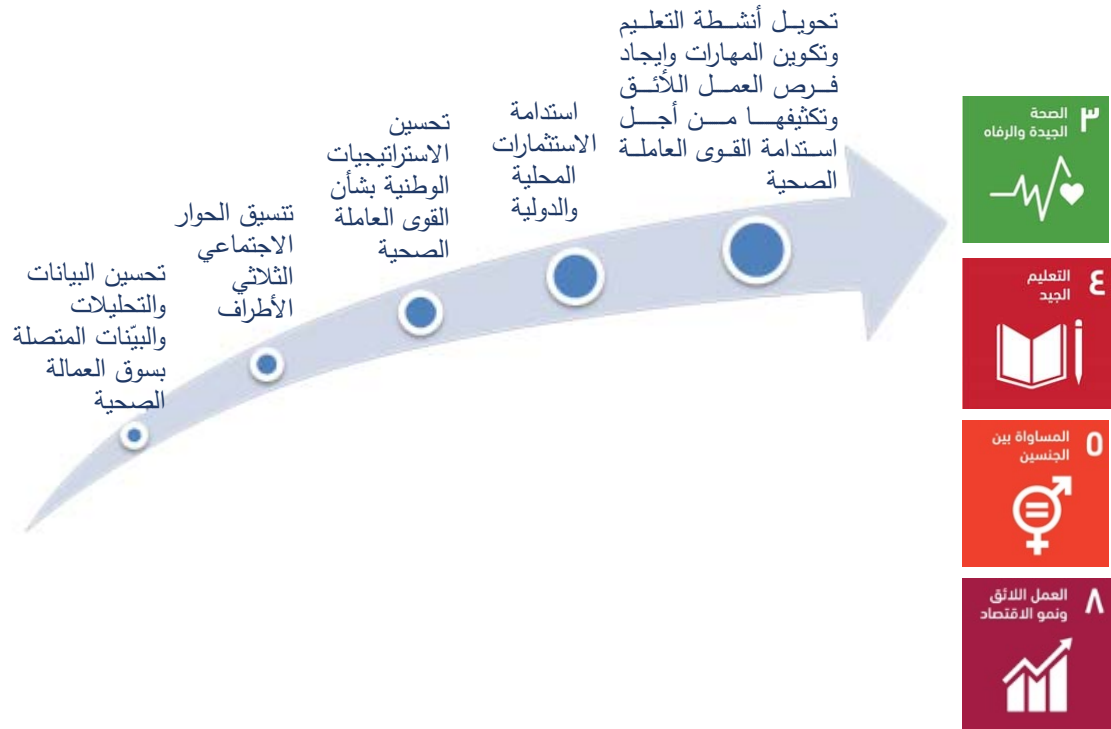
١٣- إن قدرة البلدان على التحكم في الأمور والنهج الشاملة للحكومات ككل والحوار الاجتماعي والوصول إلى جهات شريكة أخرى أمور ترسي الدعائم الأساسية لتنفيذ توصيات الهيئة. ويمكن لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية بالتعاون مع جهات شريكة أخرى ومبادرات عالمية تعمل على تحقيق الأهداف ذات الصلة من الخطة لعام ٢٠٣٠ (مثل التعليم الجيد وفرص العمل للشباب والمساواة بين الجنسين واستدامة الأعمال) أن تدعم وتيسر الإجراءات المعتمدة على توجيه البلدان بفضل هذه الخطة للعمل.

١٤- وستكون منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية عبر تضافر جهودها أقدر على العمل مع الدول الأعضاء على صياغة استراتيجيات وطنية شاملة ومتكاملة ومشاركة بين القطاعات بشأن القوى العاملة الصحية. وإذ تستخدم المنظمات الثلاث قدرتها على الحشد وتستند إلى بياناتها وعملها التحليلي، يمكنها أن تيسر تنسيق الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف^٢ وتحسين البيانات والبيانات المتصلة بسوق العمالة الصحية مما يعد أمراً حاسماً لصياغة مجموعة جديدة من الاستراتيجيات الوطنية بشأن القوى العاملة الصحية وتعبئة الموارد المحلية والدولية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات (الشكل ١). وستساهم الاستثمارات المقترنة بتحويل أنشطة التعليم وتكوين المهارات وإيجاد فرص العمل اللائق وتوسيع نطاقها في استدامة القوى العاملة الصحية وتحقيق نتيجة لذلك مكاسب اجتماعية واقتصادية عبر الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٨.

١ عُرِفَت البلدان ذات الأولوية في تقرير الهيئة على أنها بلدان يكون فيها تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتنفيذ توصيات الهيئة الأقل احتمالاً. وستضع المنظمات المعايير التي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء لتحديد الأهلية للحصول على الدعم المعزز والمستهدف.

٢ يشمل الحوار الاجتماعي جميع أشكال التفاوض أو التشاور أو تبادل المعلومات ببساطة بين ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال وفي صفوفهم بشأن مسائل مشتركة متعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل ١: نظرية التغيير



١٥- وتبين خطة العمل الخماسية طرق استجابة منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية لكل توصية من خلال عدد من المنجزات المستهدفة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي التي ستدعم الدول الأعضاء في تحويل هذه التوصيات إلى أفعال إضافة إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة المحددة في الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية والتوجهات الاستراتيجية العالمية لتعزيز خدمات التمريض والقبالة^١. وستنظم المنجزات المستهدفة عبر خمسة مسارات للعمل تستجيب للاستراتيجيات العالمية والتوصيات المتاحة بتحديد الأولويات لكل سنة عبر عمليات التخطيط التشغيلي (الجدول ٢).

١ منظمة الصحة العالمية، التوجهات الاستراتيجية العالمية لتعزيز خدمات التمريض والقبالة ٢٠١٦-٢٠٢٠، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٦ (على الرابط التالي: http://www.who.int/hrh/nursing_midwifery/global-strategy-midwifery-2016-2020/en/)، تم الاطلاع في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

الجدول ٢: مسارات العمل المعدة حسب الاستراتيجيات العالمية والتوصيات

مسابرات العمل	التوصيات والإجراءات الفورية التي اقترحتها الهيئة	أغراض الاستراتيجية العالمية للمنظمة	مجالات مواضيع التوجهات الاستراتيجية لتعزيز خدمات التمريض والقبالة
١- الدعوة والحوار الاجتماعي والحوار السياسي: حفز الدعم والزمخ السياسيين وإرساء الالتزام بين القطاعات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني وتعزيز الحوار الاجتماعي والحوار السياسي من أجل الاستثمار والعمل.	١٠-١، ألف، باء	١، ٢، ٣، ٤	٢، ٤
٢- البيانات والبيئات والمساءلة: تدعيم البيانات والبيئات من خلال تنفيذ حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية وتبادل البيانات بشأن سوق العمالة الصحية العالمية؛ وتحسين المساءلة عبر الرصد والاستعراض واتخاذ الإجراءات؛ وتعزيز إدارة المعارف.	١٠، جيم	٣، ٤	١، ٢
٣- التعليم والمهارات وفرص العمل: تسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المشتركة بين القطاعات بشأن القوى العاملة الصحية التي ترمي إلى تحقيق استدامة القوى العاملة الصحية.	١-٦، دال	١، ٢، ٣	١، ٣
٤- التمويل والاستثمارات: دعم الدول الأعضاء في حفز التمويل المستدام لزيادة الاستثمارات في القوى العاملة الصحية والاجتماعية من خلال إصلاح التمويل وزيادة الموارد المحلية والدولية.	٧، دال	١، ٢، ٣	٤
٥- تنقل اليد العاملة على المستوى الدولي: تيسير الحوار السياسي والتحليل وبناء القدرات المؤسسية لتحقيق أقصى حد من المنافع المتبادلة من تنقل اليد العاملة على المستوى الدولي.	٩، هاء	١-٤	

١٦- وتشمل الأنشطة التي تكون جزءاً لا يتجزأ من كل مسار من مسارات العمل ما يلي: التحليل والبحث والمشورة بشأن القواعد ومعايير العمل الدولية والتعاون التقني والتنسيق وإدارة المعارف وبناء القدرات المؤسسية وتعبئة الموارد التحفيزية. وستعد الخطط التشغيلية، بما في ذلك التفاصيل البرمجية عن الأنشطة الرامية إلى تنفيذ المنجزات المستهدفة والغايات والأطر الزمنية والمقاييس النوعية والكمية للرصد والتقويم والأدوار المحددة لكل وكالة وعلاقات التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والمتطلبات من الموارد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

١٧- وهناك علاقات ترابط مهمة بين مسارات العمل ستُدرج في التصميم التقني والتخطيط التشغيلي. وعلى سبيل المثال، يجب ربط حفز الاستثمارات في إيجاد فرص العمل اللائق في قطاع الصحة بالجهود الرامية إلى تحويل أنشطة التعليم والتعلم مدى الحياة وتوسيع نطاقها ومراعاة الإصلاحات في توفير الخدمات والحصول على التمويل المناسب.

١- المبادئ الرئيسية

١٨- سيتبع تنفيذ خطة العمل الخماسية المبادئ الرئيسية التالية:

- (أ) دعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
- (ب) الاسترشاد بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات جمعية الصحة العالمية والأطر والصكوك لوضع القواعد والمعايير ومعايير العمل الدولية
- (ج) الاعتماد على قيادة البلدان وتوجيهها وعمل الوكالات بالتشاور الوثيق مع الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال وغيرها من الجهات الشريكة الرئيسية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي
- (د) التركيز على التأثير وتحقيق نتائج ملموسة على المستوى القطري وفي القطاعات الرئيسية
- (هـ) جمع الإجراءات الفورية وتدعيم القوانين والسياسات والمؤسسات في الأمد الأطول
- (و) الاستفادة التامة من الولايات ومواطن القوة وأنشطة القيمة المضافة المؤسسية على مستوى الوكالات الثلاث دون ازدواج العمل؛ بما في ذلك استخدام المبادرات ومنصات المعارف والشبكات والدروس المستخلصة الراهنة ولاسيما ما يتصل منها بالتعليم والمهارات والمساواة بين الجنسين وفرص العمل للشباب والعمل اللائق والطوارئ الصحية في جملة أمور أخرى
- (ز) تسخير البيانات والتحليلات الجديرة بالثقة والاستناد إليها لرصد التقدم المحرز والتأثير على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

٢- اعتبارات شاملة رئيسية

١٩- تضم الاعتبارات الشاملة الرئيسية التي تدعم خطة العمل الخماسية والنهج المتبع ما يلي:

- (أ) **نهج سوق العمالة.** سيطبق نهج سوق العمالة في إطار التحليلات والإجراءات والاستثمارات المتصلة بالقوى العاملة الصحية والاجتماعية، بإيلاء العناية التامة للديناميات والعوامل المحركة عبر القطاعات (الشكل ٢). ويشمل هذا النهج تحليل قطاع التعليم ونظم التعليم قبل الانخراط في الخدمة ومجموعة القوى العاملة المتاحة (مثل البيانات الديمغرافية والمهارات والتوزيع) ونظم التعلم مدى الحياة (مثل التطوير المهني المستمر والتعليم المستمر) وفرص العمل والاستثمارات المرتبطة بالقوى العاملة مقابل الاحتياجات السكانية الحالية والمقبلة في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية. وقد يكون من الضروري توفير سلسلة من السياسات والإصلاحات والأطر التنظيمية والحوافز الملائمة للتصدي لأوجه القصور المحددة في سوق العمالة والخدمات العامة عبر تحليل سوق العمالة.
- (ب) **الاتساق وتنسيق الإجراءات عبر القطاعات.** يكتسي تنسيق التحليلات والإجراءات والاستثمارات المشتركة بين القطاعات على مستوى قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والشؤون المالية والخارجية أهمية حاسمة لإحراز التقدم الفعال. ومن الأساسي أيضاً اتساق السياسات ومواءمتها عبر القطاعات.
- (ج) **العمل اللائق.** يجب السعي في إطار الاستثمارات والتدخلات المرتبطة بالقوى العاملة الصحية والاجتماعية إلى ضمان العمل اللائق بالنسبة إلى جميع فرص العمل المتاحة والقادمة على مستوى اقتصاد الصحة. ويجب إيلاء الاهتمام لتحسين ظروف العمل وأمن الوظائف والصحة والسلامة المهنيين والاعتراف بحقوق العمل وتطبيقها على نحو فعال.

(د) **المساواة بين الجنسين.** ستُدمج المساواة بين الجنسين كهدف شامل في المسار الرئيسي في إطار الاستثمارات والإجراءات التي تستهدف التحويل المراعي للاعتبارات الخاصة بالجنسين وترتبط بالقوى العاملة الصحية والاجتماعية. ويجب تحليل أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتصحيحها. ومن الأمثلة على ذلك توفير الرعاية غير المدفوعة الأجر للنساء في حال انعدام الحماية الاجتماعية وعدم وجود العاملين المؤهلين في مجال الرعاية. وينبغي ضمان تمثيل المرأة على النحو الملائم في آليات الحوار الاجتماعي؛ وتدعيم البيانات المصنفة حسب الجنس واستخدامها؛ وإجراء تحليل للاعتبارات الخاصة بالجنسين كجزء لا يتجزأ من تحليل سوق العمالة؛ وإعداد استراتيجيات وسياسات واستثمارات وطنية تتصل بالقوى العاملة الصحية وتتصدى لأوجه التحيز وعدم المساواة القائمة على نوع الجنس والمحددة وتشمل الاعتبارات المراعية للجنسين والمتعلقة بأمن المرأة وظروف عملها وتقلها وتعزيز هذه الاستراتيجيات والسياسات والاستثمارات.

(هـ) **تمكين الشباب.** سيتاح أقصى حد من فرص تحسين جودة التعليم وفرص التعليم ورأس المال البشري والعمل اللائق والمسارات المهنية للشباب. وينبغي تمكين الشباب والأشخاص المنتمين إلى المجتمعات الضعيفة والمحرومة بما فيها مجتمعات السكان الأصليين.

(و) **الحوار الاجتماعي.** سيعزز الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأرباب العمل والعمال وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية في قطاع الصحة بوصفه عملية أساسية في وضع سياسات بشأن القوى العاملة الصحية والاجتماعية. وييسر الحوار الاجتماعي تحقيق توافق الآراء ويسهم إسهاماً إيجابياً في إصلاحات قطاع الصحة ويكتسي أهمية خاصة في فترات التغيير الهيكلي.

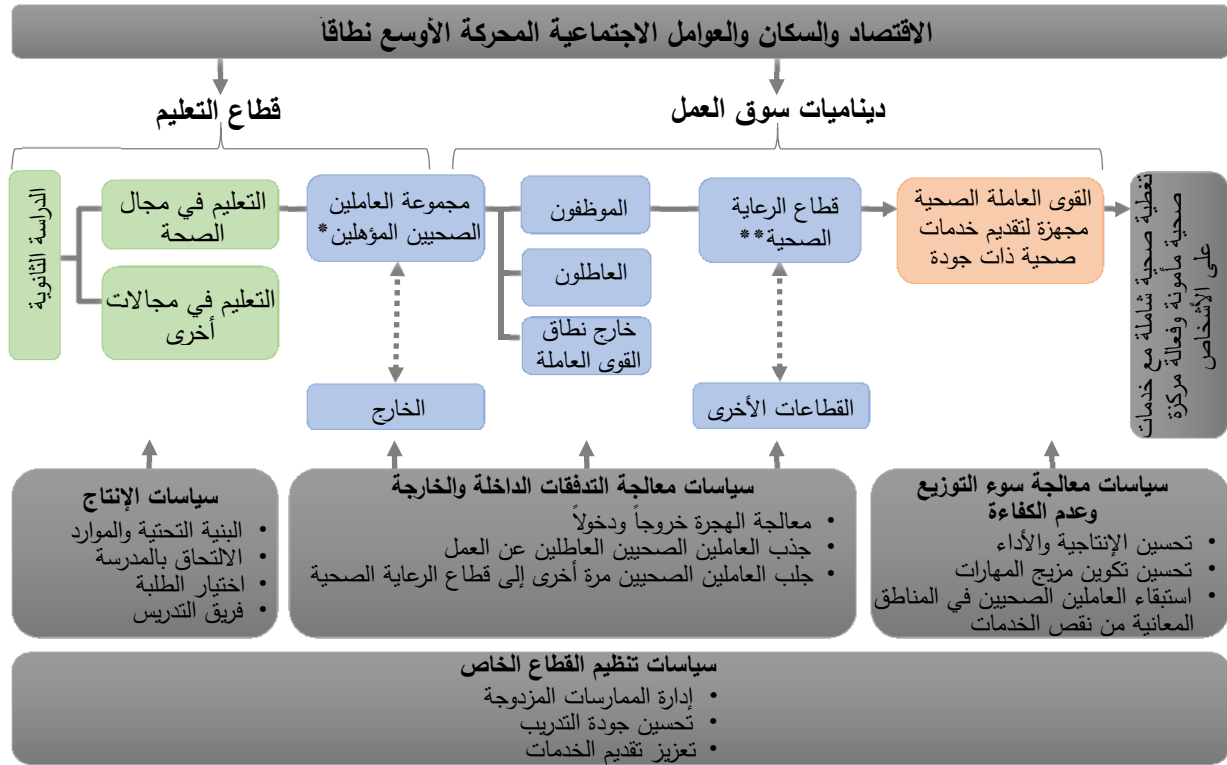
(ز) **القوى العاملة الصحية والاجتماعية المعتمدة على الاحتياجات والوافية بالغرض.** يجب أن تستجيب الاستثمارات والإجراءات المرتبطة بالقوى العاملة الصحية والاجتماعية للاحتياجات السكانية الحالية والمقبلة على ألا يقتصر ذلك على التغطية الصحية الشاملة بل أن يشمل أيضاً الأمن الصحي العالمي. وينبغي أن تأخذ السياسات في الحسبان التغييرات الديمغرافية والتكنولوجية وأوجه الإجحاف في إتاحة الخدمات الصحية والاجتماعية والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تستهدف القوى العاملة المحددات الاجتماعية للصحة وتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وخدمات الرعاية الأولية والخدمات المتكاملة والمجتمعية المركزة على الأشخاص، بما يشمل جميع أشكال القوى العاملة في القطاعين الصحي والاجتماعي. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات عامة متسقة بعقد شراكات مع مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة لوضع سياسات بشأن سوق العمالة تؤدي إلى حفز الطلب على قوى عاملة صحية مستدامة، وخصوصاً في المناطق المعاندة من نقص الخدمات.

(ح) **تعزيز الفرص المتاحة إلى أقصى حد وتوطيد الصلات بالمبادرات الراهنة.** سيستفاد من الفرص والآليات الراهنة على نطاق الوكالات أكبر استفادة ممكنة من خلال المشاريع وعلاقات التعاون والمبادرات المتاحة إلى جانب تعزيز التعاون الدولي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتبسيط الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة العمل الخماسية.

(ط) **الاستدامة.** ستكون الإصلاحات وجهود تحسين استغلال فرص التمويل الراهنة وإدارتها موضع الدعوة والدعم. ويجب توسيع نطاق استراتيجيات التمويل المستدام من أجل الاستثمارات المرتبطة بالقوى العاملة الصحية، بما في ذلك الميزانية العامة والضرائب التصاعدية والضمان الصحي الاجتماعي والأموال المخصصة والقطاع الخاص.

(ي) **الصحة العمومية والطوارئ الممتدة والظروف الإنسانية.** إيلاء عناية خاصة لخصوصيات سوق العمالة الصحية والتحديات المواجهة في تعليم العاملين الصحيين وتدريبهم والعمل اللائق وحماية العاملين الصحيين في مجال الصحة العمومية وأمنهم والطوارئ الممتدة والظروف الإنسانية.

الشكل ٢: القوى الدافعة لسياسات تشكيل أسواق العمالة الصحية



* توريد القوى العاملة الصحية والاجتماعية المؤهلة الراغبة في العمل

** الطلب على القوى العاملة الصحية والاجتماعية في قطاع الصحة وقطاع الرعاية الاجتماعية المرتبطة بالصحة

تنسيق تنفيذ خطة العمل الخماسية

٢٠- ستتولى منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية الإشراف على تنفيذ خطة العمل الخماسية وتنسيقه (الجدول ٣) عبر عقد اجتماعات منتظمة لصنع القرارات على مستوى الإدارة العليا ويجري إنشاء لجنة توجيهية تابعة للمنظمات الثلاث تحقيقاً لذلك الغرض. وستكون أمانة تقنية مشتركة تعمل تحت إشراف اللجنة التوجيهية مسؤولة عن وضع خطط تشغيلية سنوية وضمان التنفيذ الفعال وإدارة الاتصالات والمعارف وإدارة الجهات صاحبة المصلحة وعمليات التشاور والرصد والتقييم والتبليغ. وستتظم الخبرات على مستوى المنظمات الثلاث ضمن خمسة مسارات للعمل من أجل تصميم الاستراتيجية التقنية اللازمة لتنفيذ خطة العمل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وتطبيق هذه الاستراتيجية. وستقدم لجنة استشارية رفيعة المستوى مساهمتها الاستراتيجية ودعمها السياسي.

٢١- وسيتطلب التنفيذ الفعال لخطة العمل الخماسية المشاركة والتعاون الشاملين للجهات صاحبة المصلحة المتعددة والمشاركين بين القطاعات. وستُدْمج عمليات التشاور المنظم مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في عملية تنفيذ خطة العمل الخماسية لتيسير المساهمة والتبادل التقني. وستستكشف منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية فرص المشاركة مع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية عبر القطاعات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني كجزء لا يتجزأ من اضطلاعها بعملها واعتمادها على القدرات

المؤسسية المتاحة لتستمد القيمة المضافة من خلال تنفيذ خطة العمل على النحو الأكثر فعالية وكفاءة. وسيُنشأ موقع إلكتروني باعتباره منصة إلكترونية للمعارف من أجل تعزيز إدارة المعارف المشتركة بين القطاعات والتنسيق والتحليل ونشر البيانات وأفضل الممارسات لتوجيه الخطط والإجراءات والاستثمارات المشتركة بين القطاعات.

٢٢- وستستخدم الشبكة العالمية للقوى العاملة الصحية^١ التي تنسقها منظمة الصحة العالمية بناءً على طلب الدول الأعضاء كآلية عبر جميع مسارات العمل لمشاركة وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات والجهات صاحبة المصلحة عبر القطاعات في عملية تنفيذ خطة العمل الخماسية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٣- وبإستثناء عدد محدود من المنجزات المستهدفة التي يمكن تحقيقها عبر البرنامج الراهن باستخدام الموارد المؤسسية المتاحة، ستحتاج منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية إلى موارد إضافية لتحقيق المنجزات المستهدفة المبينة في هذه الخطة للعمل.

الرصد والتقييم والتبليغ

٢٤- سيتسنى قياس النجاح المحقق على أساس مدى التقدم المحرز بخصوص الغايات والمؤشرات ذات الصلة في إطار الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٨ من أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما ورد وصفه في تقرير الهيئة. وستعد مقاييس العملية التي تشمل التدابير النوعية والكمية في إطار الخطط التشغيلية السنوية لأغراض الرصد والتقييم والتبليغ بشكل منتظم.

٢٥- وسيقدم التقرير الأول عن تنفيذ الإجراءات الفورية وخطة العمل الخماسية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ كي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين على النحو المطلوب في القرار ١٥٩/٧١ الصادر عنها. وستقدم تقارير مرحلية سنوية وتقارير رسمية عن الأداء مقابل خطة العمل الخماسية إلى جمعية الصحة بما يتواءم مع التقارير عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية.

١ انظر الرابط التالي: <http://www.who.int/hrh/network/en/> (تم الاطلاع في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

الجدول ٣: المنجزات المستهدفة في خطة العمل الخماسية^١

الجهة الشريكة	الوكالة الرائدة	المنجزات المستهدفة	الإجراءات الفورية الشاملة (من ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨)
	منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية	١- ضمان التزام الأجهزة الرئاسية لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الشريكة والمننديات الدولية لصنع القرارات وتعبيرها عن دعمها.	
	منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية	٢- اعتماد توصيات الهيئة في المننديات الإقليمية والوطنية.	
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية	٣- دعم استنتاجات الاجتماع القطاعي الثلاثي لمنظمة العمل الدولية المعني بتحسين فرص العمل وظروفه في الخدمات الصحية (جنيف، من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧) والمنندى العالمي الرابع المعني بالموارد البشرية الصحية (دبلن، من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) لتنفيذ توصيات الهيئة تمثيلاً مع الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية.	
	منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية	٤- إنشاء منصة إلكترونية للمعارف من أجل تعزيز إدارة المعارف المشتركة بين القطاعات والتنسيق والتحليل ونشر البَيِّنَات وأفضل الممارسات لتوجيه الخطط والإجراءات والاستثمارات المتصلة بالقوى العاملة الصحية والاجتماعية.	

١ الوثائق الداعمة المنبثقة عن عمليات التشاور والأسئلة المتكررة متاحة على الموقع الإلكتروني للمنظمة على الرابط التالي: <http://who.int/hrh/com-heeg/action-plan-annexes/en/>.

التوصيات	المنجزات المستهدفة	الوكالة الرائدة ^١	الجهة الشريكة
١- حفز الاستثمارات في إيجاد فرص للعمل اللائق في قطاع الصحة، وخصوصاً لصالح النساء والشباب، باستهداف المهارات المناسبة والأعداد المناسبة والأماكن المناسبة.	١-١ تعزيز قدرة الحكومات وجميعيات أرباب العمل ونقابات العمال وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في القطاعين الصحي والاجتماعي من أجل إرساء آليات الحوار والمشاركة في عمليات الحوار الاجتماعية.	منظمة العمل الدولية	
	٢-١ دعم تطوير الحوار الثلاثي الدولي والإقليمي والوطني على مستوى قطاعات الصحة والتعليم والشؤون المالية والعمل كخطوة باتجاه تدعيم الاستراتيجيات الوطنية بشأن القوى العاملة الصحية أو إعدادها.	منظمة العمل الدولية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية
	٣-١ دعم تحليل سوق العمالة والاعتبارات الخاصة بالجنسين والحيز الضريبي وتعزيز القدرة المؤسسية لوضع خيارات سياسية من أجل توجيه الاستراتيجيات الوطنية بشأن القوى العاملة الصحية وإصلاحات التمويل والاستثمارات.	منظمة الصحة العالمية	منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
	٤-١ دعم إعداد الاستراتيجيات الوطنية بشأن القوى العاملة الصحية والأطر والاستثمارات المالية المتوسطة الأجل وتنفيذها بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات المؤسسية لضمان العمل اللائق واتباع نهج تستهدف التحويل المراعي للاعتبارات الخاصة بالجنسين واستدامة القوى العاملة الصحية الحالية والمقبلة.	منظمة الصحة العالمية	منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
	٥-١ تيسير مواءمة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية مع الاستراتيجيات والاستثمارات الوطنية المتصلة بالقوى العاملة الصحية.	منظمة الصحة العالمية	
٢- تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية إلى أقصى حد وتمكينها من خلال إضفاء الصبغة المؤسسية على دورها القيادي والتصدي لأوجه التحيز والإجحاف القائمة على نوع الجنس في ميدان التعليم وفي سوق العمالة الصحية وتناول الشواغل المتصلة بنوع الجنس في عمليات الإصلاح الصحي.	١-٢ وضع إرشادات سياسية عالمية تستهدف التحويل المراعي للاعتبارات الخاصة بالجنسين ^١ وتسريع وتيرة المبادرات الإقليمية والوطنية لتحليل أوجه التحيز وعدم المساواة القائمة على نوع الجنس والتغلب عليها في ميدان التعليم وفي سوق العمالة الصحية على مستوى القوى العاملة الصحية والاجتماعية (على سبيل المثال من خلال زيادة فرص التعليم الرسمي وتحويل الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل غير الرسمي إلى فرص للعمل اللائق وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة وظروف العمل اللائق والصحة والسلامة المهنيين والنهوض بفرص العمل الخالي من المضايقة والتمييز والعنف وتكافؤ فرص التمثيل في مناصب الإدارة والقيادة والحماية الاجتماعية/ رعاية الأطفال ورعاية المسنين).	منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية	

١ ترمي النهج التي تستهدف التحويل المراعي للاعتبارات الخاصة بالجنسين إلى إعادة تحديد أدوار المرأة والرجل وعلاقاتها القائمة على نوع الجنس لتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق حصائل إنمائية إيجابية من خلال تحويل العلاقات غير المتساوية بين الجنسين بغية النهوض بمشاركة السلطة وضبط الموارد وصنع القرارات ودعم تمكين المرأة.

	منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية	٢-٢ دعم القدرة على وضع سياسات تستهدف التحويل المراعي للاعتبارات الخاصة بالجنسين وتنفيذها للتغلب على أوجه التحيز وعدم المساواة القائمة على نوع الجنس في ميدان التعليم وفي سوق العمالة الصحية.	
منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	١-٣ دمج تحويل أنشطة التعليم والتعلم مدى الحياة وتوسيع نطاقها والتنسيق بين القطاعات في سياق وضع الاستراتيجيات بشأن القوى العاملة الصحية وتنفيذها.	٣- تكثيف أنشطة التعليم العالي الجودة والتعلم مدى الحياة التي تستهدف التحويل حتى يتمتع جميع العاملين الصحيين بمهارات تتوافق مع احتياجات السكان الصحية ويتمكنوا من العمل بكامل طاقاتهم.
منظمة العمل الدولية	منظمة الصحة العالمية	٢-٣ دعم تكثيف الأنشطة التعليمية والتدريبية الفنية والتقنية والمهنية التي تكون قابلة للمساعدة اجتماعياً وتستهدف التحويل من خلال التعاون التقني وبناء القدرات المؤسسية والتمويل.	
منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	٣-٣ تعزيز النظم الفنية والتقنية والمهنية للتعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة الخاصة بالمهن الصحية والاجتماعية (التي تشمل العاملين الصحيين المجتمعيين) من أجل تحقيق الرعاية المتكاملة المركزة على الأشخاص.	
منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٤-٣ إعداد أدوات ونهج لتقييم المهارات من أجل تقييم مهارات القوى العاملة الصحية والاجتماعية، بما في ذلك تقييم حالات تنوع المهارات ونقصها وعدم توافقها لدعم تعزيز مواءمة المهارات مع الوظائف والرعاية المتكاملة المركزة على الأشخاص.	
	منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية	١-٤ الارتقاء بآليات تصريف الشؤون والتنظيم والاعتماد وتحسين الجودة ودعمها من خلال الإرشاد وبناء القدرات المؤسسية لضمان ممارسات مأمونة وأخلاقية وفعالة ومركزة على الأشخاص تحمي المصالح والحقوق العامة.	٤- إصلاح نماذج الخدمات المركزة على الرعاية في المستشفيات والتركيز بالأحرى على الوقاية وفعالية إتاحة رعاية أولية وإسعافية عالية الجودة وميسورة الكلفة ومتكاملة ومجتمعية ومركزة على الأشخاص، بإيلاء عناية خاصة للمناطق المعانية من نقص الخدمات.
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	٢-٤ وضع إرشادات لإتاحة التعليم المشترك بين المهن وتنظيم الرعاية المتعددة التخصصات، بما في ذلك توصيات بشأن المهارات المتنوعة والكفاءات من أجل تحقيق الرعاية المتكاملة المركزة على الأشخاص.	
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية	٣-٤ إعداد بيانات وإرشادات متعلقة بالممارسات لضمان توزيع نسبة كافية من القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية الأولية على النحو الملائم بهدف تحقيق الإنصاف في إتاحتها في المناطق المعانية من نقص الخدمات وللغئات المهمشة (على سبيل المثال ممارسات التوظيف وأساليب التعليم وفرص التطوير المهني وهياكل التحفيز).	

	منظمة الصحة العالمية	١-٥ رسم خرائط أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتسمة بالفعالية والكفاءة مع مواصفات المنتجات المستهدفة التي يمكن أن تعزز تعليم العاملين الصحيين والخدمات الصحية المركزة على الأشخاص ونظم المعلومات الصحية واستعراضها ونشرها لاعتمادها على الصعيد الوطني.	٥- تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات المردودية لتعزيز أنشطة التعليم في مجال الصحة والخدمات الصحية المركزة على الأشخاص ونظم المعلومات الصحية.
منظمة العمل الدولية	منظمة الصحة العالمية	١-٦ دمج الاستراتيجيات بشأن القوى العاملة للتنفيذ الكامل للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والقدرة على إدارة المخاطر في حالات الطوارئ والكوارث والتصدي لها في الاستراتيجيات الوطنية بشأن القوى العاملة والطوارئ الصحية ودعمها.	٦- ضمان الاستثمار في القدرات الأساسية المحددة في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بما في ذلك تنمية مهارات العاملين الصحيين الوطنيين والدوليين في الظروف الإنسانية وحالات طوارئ الصحة العمومية الحادة والممتدة، وضمان الحماية والأمن لجميع العاملين الصحيين والمرافق الصحية في جميع السياقات.
	منظمة الصحة العالمية	٢-٦ تعزيز البينات والإرشادات بشأن المقاييس والمنهجيات والممارسات والتقارير ونظم المعلومات التي تحسن أمن العاملين الصحيين وحمايتهم في جميع السياقات، بما في ذلك الظروف الإنسانية وحالات الطوارئ.	
منظمة العمل الدولية	منظمة الصحة العالمية	٣-٦ تعزيز قدرات البلدان الشديدة التعرض للخطر من أجل حماية الصحة والسلامة المهنيين لدى العاملين في مجال تقديم المعونة الصحية والطائرة.	
منظمة العمل الدولية	منظمة الصحة العالمية	١-٧ إعداد استراتيجيات وطنية بشأن القوى العاملة الصحية وإصلاحات عالمية وإقليمية ووطنية للتمويل المؤسسي تحدد موارد كافية من الميزانية وتلتزم بتوفير هذه الموارد للاستثمار في أنشطة التعليم وتكوين المهارات وإيجاد فرص العمل التي تستهدف التحويل ودعمها.	٧- جمع الأموال الكافية من مصادر محلية ودولية عامة وخاصة عند الاقتضاء والنظر في إصلاح التمويل الصحي على نطاق واسع عند الضرورة، من أجل الاستثمار في المهارات المناسبة وظروف العمل اللائق والعدد المناسب من العاملين الصحيين.
منظمة العمل الدولية	منظمة الصحة العالمية	٢-٧ تعزيز التمويل المستدام لتوسيع القوى العاملة الصحية والاجتماعية وتحويلها، ولاسيما بالنسبة إلى البلدان التي يكون فيها تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتنفيذ توصيات الهيئة الأقل احتمالاً.	
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	٣-٧ تدعيم الآليات الرامية إلى تتبع مواعيد المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بالتعليم والتوظيف والاعتبارات المرتبطة بالجنسين والصحة وتنمية المهارات مع الاستراتيجيات الوطنية بشأن القوى العاملة الصحية.	
منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	٤-٧ استعراض الأدوات والمنهجيات الرامية إلى تحليل الإنتاجية والأداء والأجور لدى القوى العاملة الصحية والاجتماعية والارتقاء بها.	

منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	٨-١ مشاركة الشبكة العالمية للقوى العاملة الصحية لدعم جهود التنسيق والمواءمة والمساءلة في إطار الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الموارد البشرية الصحية وتنفيذ توصيات الهيئة بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة الدولية والإقليمية والوطنية.	٨- تعزيز التعاون بين القطاعات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ ومشاركة المجتمع المدني ونقابات العمال وغيرها من منظمات العاملين الصحيين والقطاع الخاص؛ ومواءمة التعاون الدولي لدعم الاستثمارات في القوى العاملة الصحية في إطار الاستراتيجيات والخطط الوطنية المرتبطة بالصحة والتعليم.
	منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية	٨-٢ تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن القوى العاملة الصحية وتنمية القدرات فيما بين الوزارات المعنية (مثل وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتعليم والشؤون المالية وشؤون الجنسين) والجمعيات المهنية ونقابات العمال والمجتمع المدني بما في ذلك منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة وأرباب العمل والقطاع الخاص والسلطات الحكومية المحلية ومقدمي خدمات التعليم والتدريب وسائر الجهات المعنية.	
	منظمة الصحة العالمية	٨-٣ العمل في إطار المبادرات الصحية العالمية على ضمان أن تشمل جميع المنح والقروض تقييماً لآثار القوى العاملة الصحية وعلى مواءمة المساهمات مع تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن القوى العاملة الصحية بما يتجاوز نطاق أنشطة التدريب والحوافز أثناء الخدمة الخاصة بأمراض معينة.	
منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية		٩-١ إنشاء منصة لتحقيق أقصى حد من فوائد تنقل العاملين الصحيين على الصعيد الدولي من خلال ما يلي: (أ) تحسين رصد تنقل اليد العاملة؛ والاعتماد على نجاح العمل القائم على التعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ منظمة الصحة العالمية والمكتب الإقليمي لأوروبا/ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي إضافة إلى تعزيز حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية وتنفيذها بشكل تدريجي وعلى المستوى الدولي؛ (ب) تعزيز تحليل البيانات وتبادل المعارف والمنافع العامة العالمية المتعلقة بالتنقل والاعتراف بالمؤهلات والتحويلات المالية ونقل الموارد والممارسات الجيدة والسياسات.	٩- النهوض بالاعتراف الدولي بمؤهلات العاملين الصحيين لتحسين استخدام المهارات على وجه أمثل وزيادة فوائد هجرة العاملين الصحيين والحد من آثارها السلبية وصون حقوق المهاجرين.
منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية		٩-٢ تدعيم الصكوك الراهنة مثل مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي واتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن العاملين المهاجرين ودعم تنفيذها؛ وتيسير الحوار السياسي من أجل ابتكارات جديدة والتزامات طوعية تحقق أقصى حد من الفوائد المتبادلة بالاسترشاد بالدروس المستفادة من صكوك دولية أخرى.	

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية	٣-٩ تحسين إدارة هجرة العاملين الصحيين لضمان تبادل الفوائد عبر بناء القدرات المؤسسية للحكومات وأرباب العمل والعمال وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية في بلدان المصدر والمقصد على حد سواء.	١٠- إجراء بحث وتحليل متينين لأسواق العمالة الصحية باستخدام مقاييس ومنهجيات منسقة لتعزيز البيئات والمساعدة والعمل.
منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	٢-١٠ إعداد التقارير عن رصد القوى العاملة الصحية وتمويلها ومساءلتها.	
منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	٣-١٠ دعم تنفيذ حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية والتقارير المفصلة وتعزيز القدرة المؤسسية على التنفيذ.	
منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	٤-١٠ تبادل البيانات العالمية المشتركة بين الوكالات بشأن سوق العمالة الصحية إلى جانب وضع مقاييس وتعريف منسقة والحفاظ عليها.	
منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الصحة العالمية	٥-١٠ إعداد برنامج للبحث المتصل بالقوى العاملة الصحية والارتقاء بمنهجيات البحث وتوسيع نطاق قاعدة البيانات بخصوص العمل اللائق والتدخلات الفعالة المرتبطة بسوق العمالة الصحية التي تحقق عوائد اجتماعية واقتصادية من الاستثمارات المتصلة بالقوى العاملة الصحية على وجه أمثل.	

أ: تتولى الوكالة أو الوكالات المعيّنة بوصفها الوكالة الرئيسية في خطة العمل المسؤولية عن الإمساك بزماء عملية تنسيق المنجزات المُستهدفة وتنفيذها، أو تتقاسم المسؤولية عن ذلك. أما الوكالة أو الوكالات المعيّنة بوصفها من الوكالات الشريكة فتؤدي دوراً في مجال دعم الإسهام في تقديم مدخلات محدّدة صوب تنفيذ تلك المنجزات المُستهدفة.

= = =